مجلس النواب
فريق الأصالة و المعاصرة
الرقم :18648

الرباط في : 13/5/2020

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

إقصاء الدكاترة غير الموظفين من مباريات أساتذة التعليم العالي مساعدين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

ينص الفصل السادس (الفقرة الأولى) من دستور 2011 على الأحكام التالية: "القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة. والجميع، أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له". ومن هذا المنطلق، فإن مبدأ المساواة أمام القانون يشكل حجر الزاوية في بناء دولة الحق والقانون، غير أن القطاع الحكومي المكلف بالتعليم العالي دأب منذ سنوات على الإعلان عن مباريات أساتذة التعليم العالي مساعدين، مع جعلها حكرا على الموظفين الحاصلين على شهادة الدكتوراه، في وقت يتم فيه إقصاء الدكاترة غير الموظفين من اجتياز هذه المباريات.

تنطوي هذه الممارسة على ضرب مبدأ سيادة القانون والمساواة التامة أمام سلطانه، بحيث تحرم الدكاترة الحاصلين على شهادة الدكتوراه غير الموظفين، من اجتياز مباريات أساتذة التعليم العالي مساعدين – على قلتها – الأمر الذي يفتح مستقبلهم العلمي والاجتماعي أمام المجهول، بآثاره النفسية المدمرة.

إن الحصول على شهادة الدكتوراه يعتبر تتويجاً لمسار شاق من الاجتهاد المضني، يكون فيه الطالب مسلحاً بكثير من الصبر، وغير قليلٍ من الأمل في وظيفة تحفظ كرامته وتضمن له عيشاً كريما، إلا أن الطالب يصطدم بعد حصوله على هذه الشهادة بعقبة انسداد أبواب الشغل المستحقة بقوة الدستور، بفعل سياسات تضرب بمبدأ تكافؤ الفرص عرض الحائط.

لذا، نسائلكم عن الإجراءات العاجلة التي تعتزمون القيام بها، من أجل فتح مباريات أساتذة التعليم العالي مساعدين، أمام الدكاترة الموظفين إسوة بنظرائهم الدكاترة الموظفين ضمانا لمبدأي تكافؤ الفرص وسيادة القانون؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

الوهابي زهور